

التمكين السياسي: نظرة في الأسس والمفهوم

Political empowerment: a look at the foundations and concept

د. عبد القادر بوعازي¹، مخبر المؤسسات السياسية والحكم الراشد، جامعة عبد الحميد بن باديس (الجزائر).

ABDELKADER.BOUGHAZI@UNIV-MOSTA.DZ

ط.د. طيب هواري²، مخبر المؤسسات السياسية والحكم الراشد، جامعة عبد الحميد بن باديس (الجزائر).

HOUARI.TAYYIB.ETU@UNIV-MOSTA.DZ

تاريخ النشر: 2025/11/10

تاريخ القبول: 2025/11/02

تاريخ الاستلام: 2025/05/24

الملخص:

يتغيا هذا البحث الغوص في مفهوم التمكين السياسي عبر تناول أحدث التعاريف وفحص مختلف أبعاد التمكين لتبيان حدود التباين بينها، إضافة إلى التطرق إلى جملة المرتكزات والأسس التي يقوم عليها التمكين السياسي من تعليم، حكم راشد، مشاركة سياسية، عدالة وحقوق إنسان وتوزيع للسلطة. هذا الموضوع يحمل في طياته ميزة فهم العلاقة بين الدولة والمجتمع التي تمكننا من إيجاد السبل الناجعة لتحقيق المواطنة الحقيقية من خلال تمكين المواطنين سياسيا، فقد خلص هذا البحث إلى أن التمكين السياسي هو عملية سياسية تفضي إلى شيوع الثقة وإتاحة المساءلة وتحمل المسؤولية استنادا إلى عدد من الآليات والأسس التي تصبغ الدولة الحديثة القائمة على المواطنة.

الكلمات المفتاحية: التمكين السياسي؛ المواطنة؛ المشاركة السياسية؛ الحكم الراشد؛ العدالة.

Abstract

This research delves into the concept of political empowerment, starting with its latest definitions and examining its various dimensions to clarify the distinctions between them. It also addresses the pillars and foundations upon which political empowerment rests, such as education, good governance, political participation, justice and human rights, and the distribution of power.

The study aims to deepen the understanding of the relationship between the state and society, enabling the identification of effective ways to achieve true citizenship through politically empowering citizens. The research concludes that political empowerment is a political process leading to the prevalence of trust, accountability, and responsibility, based on a set of mechanisms and foundations that characterize the modern state built on citizenship.

keywords: Political empowerment; citizenship; political participation; good governance; justice .

مقدمة:

يثير مفهوم التمكين السياسي نقاشات واسعة في الأوساط والأدبيات السياسية والإجتماعية، فهذا المصطلح الذي ظهر في أواخر القرن الماضي، شكل نقلة نوعية في الممارسة السياسية للمرأة لأول وهلة، ثم ما فتئ يواكب تطورات وتحولات دولية ومحلية مست العلاقة الترابطية بين الدولة بمفهومها الحديث والمجتمع المعولم بشتى فئاته وطبقاته، خاصة تلك الضعيفة أو المغيبة. ولعل المنشود من التمكين السياسي هو إيجاد السبل الناجعة لكيفية دمج الفئات المستهدفة من برنامجه ومعالجة احتياجاتها المدنية والسياسية، وتعزيز دورها في المشاركة السياسية، وفتح المجال لإدارة ذاتها وشؤونها والتعبير عن تطلعاتها دون المساس بحرية الآخرين أو التعدي على حرمة المؤسسات، في إطار الحس المواطناني.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في رؤية المجتمع البحثي للتمكين بشكل عام والتمكين السياسي بشكل أدق، على أنه ركيزة أساسية لزيادة فرص التمثيل لمختلف فئات المجتمع والمشاركة في صناعة القرار وإدارة الشأن العام، مما يفضي إلى علاقة سلسة ومطبوعة بالثقة بين السلطة والمجتمع، زيادة على صور ودرجات الاندماج المجتمعي وإثبات الذات وتحقيق الرفاه على شتى الأصعدة.

في ذات الإطار، يصبو هذا البحث إلى تحيين مفهوم التمكين السياسي والتفصيل في أبعاده وأهم أسسه ومرتكزاته، بيد أن هذا المفهوم الحديث نسبيا تتداخل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية، كما أن التعليم والشفافية والحكم والراشد كلها عناصر واجبة لإحقاق التمكين والتأسيس له، والطموح لرؤية نتائجه وعوائده على الدولة والمجتمع والفرد على حد سواء، خاصة فيما تعلق بكثير من الأبحاث التي تخص مسائل التمكين في بعده السياسي والتي غلب عليها الطابع النسوي، بإهمال فئات الشباب، ذوي الاحتياجات الخاصة، الأقليات والمهاجرين.

على ضوء ما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية: ما هي أهم الأطر المفاهيمية التي يتأسس عليها مفهوم التمكين السياسي؟ وكيف يمكن لها أن تسهم في تعزيزه وتثبيته؟

كعملية فحص وتمحيص لهذا الموضوع البحثي نتبنى الفرضية التالية:

يستند التمكين السياسي على مفاهيم: الشفافية والحكم الراشد، المشاركة السياسية، التعليم، العدالة وحقوق الإنسان وتوزيع السلطة، بحيث أن أي جهد في إشاعة وترسيخ هذه الدعائم من شأنه أن يقوي مسار التمكين السياسي لدى مختلف الفئات على كل المستويات.

انتهجنا سبيل المنهج الوصفي- التحليلي الذي من خلاله يتم توضيح الظواهر والوقائع من أجل الأخذ بالتحليل والتفسير لغاية الوصول إلى استنتاجات جديدة تفيد بمعارف ومعلومات محينة، تخدم مفهوم التمكين السياسي ومختلف الأسس التي يقوم عليها. وقد تخلل هذا البحث في إطار التكامل المنهجي بعضا من الاستعراض التاريخي للمفهوم قيد الدراسة، حيث يتوجب شرح وتوضيح الجذور التاريخية للمفهوم والتعريح على أهم محطاته والتطورات التي عرفها إلى غاية اليوم.

ولعل استخدامنا لهذا المنهج نابع من كونه يوفر قدرا هائلا من المعطيات لأجل دراستها، كما يطور خارطة التشخيص التي تمثل قاعدة مهمة للإنطلاق نحو دراسة المتغيرات ومعرفة العلاقة السببية بينهما، إضافة إلى الوصف والتحليل -كما سبق الذكر- اللذان هما ركنان أساسيان للإحاطة بأي موضوع من مختلف جوانبه بما فيها المواضيع الخاضعة للتجريب.

ومن أجل تحقيق أكبر قدر من الإشباع لهذا البحث وتغطية مختلف جوانبه وأبعاده، نحاول تناول هذا البحث من خلال الخطة التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتمكين السياسي.

المحور الثاني: الفئات المستهدفة من خلال التمكين السياسي.

المحور الثالث: أسس التمكين السياسي.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتمكين السياسي

نتناول في هذا المحور أهم النقاط التي من المفترض أن ترفع اللبس عن تعريف التمكين والتمكين السياسي لغويا واصطلاحيا، زيادة على ذلك توضيح جملة من الأبعاد التي تسبح في فلك التمكين، على غرار الإقتصاد، الإدارة، الإجتماع والثقافة.

أولاً: التمكين والتمكين السياسي

سنستعرض في هذا الفرع مجمل التعريفات اللغوية والاصطلاحية التي من شأنها توضيح مختلف معالم التمكين والتمكين السياسي.

1- التمكين، لغة: يذكر المعجم الوسيط أن ابن فلان لذو مكنة من الناس، أي ذو مكانة عندهم، ولفلان مكنة في إشارة إلى القوة والشدة، وتعني المكنة القدرة والاستطاعة، وتمكن من الشيء: قدر عليه، أو ظفر به. كما يعني مكن له في الشيء: جعل له عليه سلطانا، (تعريف ومعنى التمكين في قاموس المعجم الوسيط) كما يرمي التمكين إلى التخلية ورفع اليد، والاقدار على الشيء، أي الإعانة عليه. (تعريف ومعنى التمكين في معجم المعاني الجامع)

والتمكين هو ذلك الفعل الذي من خلاله يتم منح شخص ما مزيداً من السيطرة على حياته أو الوضع الذي هو فيه، أو منحه السلطة أو السلطة للقيام بشيء ما، (Oxford) ويدل في أحد مرادفاته على المساءلة (Robert) وفي أخرى على الاستقلالية والاستقلال الذاتي. (Larousse)

من جهتها تشير موسوعة كامبريدج إلى أنه تلك العملية التي من خلالها يتم اكتساب الحرية والسلطة لفعل ما تريد أو التحكم فيما يحدث لك. وقد ركز التعريف على تمكين المرأة/الشباب، والتمكين السياسي/الاقتصادي، باعتبار الثنائيتين جزء من فلسفة الشبكة العالمية في تمكين الفرد. من جانب آخر اعتبر التمكين عملية منح مجموعة من الناس مزيدا

من الحرية أو الحقوق، ويؤكد هذا النهج في الإدارة على تمكين العمال من اتخاذ القرارات. كما يهدف برنامج التمكين الاقتصادي الحكومي إلى خلق فرص عمل ورفع مستويات المعيشة في المجتمعات الفقيرة. (Cambridge)

وعليه فالمسجل في المعاجم والقواميس الأجنبية وجود مصطلحات مثل السلطة، المساءلة، الاستقلالية والحرية وذلك للتعريف بمفهوم التمكين، وهذا دلالة على أن التمكين جزء هام منه يعنى بالبعد السياسي ومدى قدرة الفرد بالتصرف في قراراته الخاصة والتأثير في تلك المتعلقة بالشأن العام.

2- التمكين، اصطلاحاً: من منطلق التعريفات اللغوية الأخيرة من اليسير تقديم التمكين على أنه هو تلك القدرة والقوة الذاتية والمجتمعية للفرد على إحداث التغيير، وبغياب هذه القوة والقدرة يصبح لا مجال للقول أنه الفرد ممكن سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، إضافة إلى ذلك الجهات أو المؤسسات المنوطة بالتمكين تختلف من الأسرة إلى المجتمع إلى الدولة وإلى المجتمع الدولي. (زيري، 2022، صفحة 62)

كما يفضي التمكين في معناه العام إلى إزالة كافة العمليات والاتجاهات والسلوكيات والمؤسسات المنمطة للنساء والفئات الهشة وتضعهم في مراتب أدنى، (علي الدين، الصفحات 7-8) لغاية تنمية وتعزيز القدرات. والمشاركة تنطوي أساساً على ممارسة الحقوق وتجسيد الفرص، (عدان، 2019، صفحة 1546) كما يعبر التمكين على عملية يتم من خلالها زيادة الأفراد أو المجموعات المنظمة من قوتهم واستقلاليتهم لتحقيق نتائج معينة يحتاجون إليها ويرغبون فيها، ومركزا بذلك على دعم الأشخاص المحرومين للوصول إلى السلطة وممارسة نفوذ أكبر على أولئك الذين يتحكمون في الوصول إلى الموارد الرئيسية. (Emilie Combaz, 2014)

3- التمكين السياسي: إن العلاقة بين التمكين والديمقراطية هي علاقة ترابطية كون البعد السياسي هو بعد أساسي في مفهوم التمكين الذي هو حق يعتبر الديمقراطية سبيل

إلى المساواة والعدالة وتعدد فرص المشاركة السياسية. (السروجي، 2011، صفحة 305) وهو مفهوم يدل على توسيع مشاركة وتأثير وتحكم وتعامل الأفراد مع مؤسساتهم من خلال استغلال قدراتهم وإمكاناتهم، مع وسعهم على محاسبة هذه المؤسسات من خلال قوة المشاركة في مختلف المجالات. (العدوان و بني سلامة، 2016، صفحة 16).

إن مفهوم التمكين الذي ظهر في أدبيات ثمانينات القرن الماضي يجعل من القوة والسلطة والصلاحيات ورأس المال الفكري والمسؤولية ومشاركة المعلومات عناصر رئيسية لإستراتيجية التمكين السياسي التي تبنى على الحرية في اتخاذ القرار والمبادرة. (السروجي، 2011، صفحة 303) كما يمكن تقديمه على أنه هو ذلك البعد السياسي من التمكين الذي يشمل حزمة من العمليات الدائمة والمستمرة على اختلاف أنواعها المادية والمعنوية للرفع من القدرات والمعلومات والمهارات لكل فئة من فئات المجتمع على حدى وبشكل مدروس وممنهج. (الجبالي، يوسف، ورحال، 2014، صفحة 41) وعلى النقيض من ذلك نجد مصطلح الاغتراب الذي يعبر عن غربة البشر عن مجتمعاتهم وانفصالهم وانسلاخهم عنه في شكل شعور بفقدان القوة وشيوع العجز (أنتوني وفيليب، 2018، صفحة 83)

وكمحصلة للتعريفات السابقة، باستطاعتنا اعتبار التمكين السياسي هو حزمة الإجراءات والخطوات العملية التي تعمل على إثرها المؤسسات الحكومية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية، والتي من شأنها ترسيخ الروح المواطانية وتحييد عامل الاغتراب وتحقيق حرية الإدارة الذاتية للأفراد على شؤونهم، بتعزيز كامل الحقوق المدنية والسياسية للمجتمع من خلال أدوات: دعم المشاركة السياسية، تكريس الشفافية والحكم الرشيد، العدل والتعليم والتحسيس. كما يلاحظ من خلال التعريفات اللغوية الأجنبية المتناولة للتمكين تركيزها على مصطلحات: المساءلة، السلطة والاستقلالية، مثل ما سلف الذكر، والتي هي أقرب للتمكين السياسي -باعتبار المصطلح غربي المنشأ- من التمكين بشكل مجرد.

ثانيا: التمكين السياسي وبعض المفاهيم المتداخلة

خصص الفرع الثاني لتبيان مختلف أبعاد التمكين التي من الممكن أن يدور في حيزها، من ميادين إدارية واقتصادية ومجتمعية وثقافية على سبيل المثال لا الحصر.

1- التمكين الإداري: هو منح العاملين مختلف الصلاحيات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات وممارسة الرقابة وتحمل المسؤولية واستغلال شتى قدراتهم من خلال توفير وسائل التدريب والثقة (المهيرات، 2009، صفحة 23)، فهو جزء لا يتجزأ من التمكين الذي يعنى بمنح الموظفين والعاملين درجات أكبر من الحريات في التصرف وأداء التكاليفات ومن ثم تحمل المسؤوليات.

ويذهب بعض الباحثين إلى القول بأن أبعاد التمكين الإداري تتلخص في القوة وتوفير المعلومات وامتلاك المعرفة ومنح المكافآت للمورد البشري العامل، (علي أحمد الحياي، 2019، الصفحات 40-41) ويندرج ضمن هذا البعد من التمكين عدد معتبر من أنواع التمكين التي نذكر منها التمكين النفسي الذي يقصد به حزمة الإجراءات التي تهدف إلى حماية المورد البشري للمنظمة نفسيا من كل الأخطار المحتملة والمختلفة في بيئة عمله مما يؤثر إيجابا على صحته العقلية، (مرزوق و بوعشة، 2017، صفحة 169) وتقول دراسات سبريتزر إن التمكين النفسي هو أداة تحفيزية تتجسد في 4 مدركات: الشعور بالتأثير، الجدارة، المعنى والاستقلالية، (برني، 2014، صفحة 11) والتمكين المعرفي الذي يعنى بالسياسات والبرامج التي تجعل الموظف أو العامل من إنجاز مهامه على أكمل وجه من خلال توفير المعرفة والعلم عبر الاهتمام بتدقيق المعلومات والمعارف وتنظيم الاتصال وإدارة الكفاءات والتعليم والتكوين الدوريين. (مرزوق و بوعشة، 2017، الصفحات 170-171)

2- التمكين الاقتصادي: هو القدرة على اتخاذ القرارات التي تنطوي على السيطرة على الموارد المالية وتخصيصها (Fp High Impact Practices)، مما يعزز ويحسن ثقة الأفراد بأنفسهم على المستويين المعنوي والمادي.

ويحمل التمكين الاقتصادي عددا من العناصر التي يمكن جملها في: الاستقلالية في صنع القرار، الاعتماد على الذات، الحصول على الدخل والائتمان الكبير، المشاركة في التنمية الاقتصادية، ملكية الأرض والعقارات ومصادر أخرى للقوة كالتعليم والمكانة الاجتماعية، والحصول على المعرفة والمهارات والمعلومات، (كتاف، 2022، الصفحات 96-97) وقد تكون من أهم الوسائل الناجعة لتمكين الأفراد اقتصاديا زيادة المعدل الاستهلاكي لهم لمختلف السلع إضافة إلى المعلومات المختلفة والمرتبطة بوضعهم المعيشي. (محمد سعيد الراوي وشهاب الجبوري، 2014، صفحة 8)

3- التمكين الاجتماعي: تعتبر القوة رابطا مهما بين مفهوم التمكين بشكل عام والتمكين الاجتماعي بشكل خاص حيث أن التحولات الاجتماعية في مجملها تصب في صالح الفئات المحرومة والهشة والبعيدة عن مصادر القوة، (أبو الخير، 2019، صفحة 437) لذلك يمكن تقديمه على أنه مساعدة للأفراد والجماعات التي تفتقد إلى القدرة على المشاركة في صناعة القرار عبر تعزيز قدراتهم وتوفير الفرص لهم وتنمية وعيهم بذاتهم، (محمد محمود فايد، صفحة 275) كما يصب هذا النوع من التمكين بشكل خاص في صالح الفئات المغيبة في المجتمع ومن ذوي الاحتياجات الخاصة.

4- التمكين الثقافي: يحيط بكل ما تعلق بالحقوق الثقافية للمواطن، بحيث تتوجب توفير الظروف اللازمة لإقرار مبدأ التعددية الثقافية بالدرجة الأولى ثم الاستثمار في هذا المبدأ كقيمة خصوصية لمواجهة العولمة الثقافية وتهديداتها. (حملة، 2022، الصفحات 257-258)

إن التمكين الثقافي يحقق ما يسمى بالأمن الثقافي، بحيث يحمي الثقافة الوطنية من المد الثقافي الخارجي ويحفظ الهوية ويمنع الاختراق كما يعزز الشعور المشترك بالانتماء وينمي قدرة المجتمع على المحافظة على خصائصه الثقافية. (Belguermi, 2021)

يذهب بعض الباحثين إلى الحديث عن التمكين القانوني، لكن بالنظر إلى أبعاد التمكين السابقة فإنه يمكن ملاحظة أن القانون ما هو إلا وسيلة وأداة لإحقاق هذه الأبعاد والأنواع المختلفة سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، ذلك أن الفرد بحاجة إلى حزمة قانونية وتشريعية من أجل تمكينه من الوصول إلى أهدافه وحماية حقوقه المقررة. هذه الأمثلة من الأبعاد لا تنفي وجود أنواع أخرى تستهدف فئات وشرائح معينة في المجتمع، تتشابه وتتداخل في بعض التفاصيل على غرار التمكين البيئي الذي يسمح للفاعلين من أفراد وجمعيات بالمبادرة في الحفاظ على كل ما هو بيئي من ترقية للمحيط ومكافحة كل التهديدات التي تطاله كالتلوث والأمراض والتصحر، كما نذكر التمكين التربوي/التعليمي الذي موضوعه هو الطفل/التلميذ، من أجل منحه مناخاً أفضل للتعليم والتربية والتدريب واكتساب مختلف العلوم والمعارف وذلك بتوفير وتدعيم مختلف المؤسسات المعنية من مدرسة وأسرّة ومراكز تثقيف وترفيه، بحسب سنه وعلى طول حياته العمرية من أجل تنشئة اجتماعية سليمة، ناهيك عن التمكين الديني الذي هو جزء لا يتجزأ من التمكين الثقافي والذي يرمي إلى حماية الأقليات -بشكل خاص- من حرية ممارسة شعارهم الدينية وحمايتهم من كل أشكال التضييق والتعدي على حرمتهم ومقدساتهم.

المحور الثاني: الفئات المستهدفة من التمكين السياسي

يعرج هذا المحور على الفئات والشرائح المشكلة للمجتمع الحديث، التي هي موضوع التمكين السياسي، مرافقة مع عدد من المبادرات الدولية التي تهدف إلى ترقية هذا النوع من التمكين

بشكل عالمي، نذكر مثلا المرأة التي تتصدر مواضيع التمكين السياسي حاليا وحتى في الماضي القريب، الشباب، المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، المهاجرين واللاجئين والأقليات.

أولا: المرأة

ظهر مفهوم تمكين المرأة خلال ثمانينيات القرن الماضي وأصبح محورا ضمن دراسات النوع الاجتماعي، وقد اعتبر البنك الدولي أن تمكين المرأة من أهم عناصر التنمية ومكافحة الفقر لسببين: أولهما لأنه يحقق العدالة الاجتماعية، والثاني لأنه وسيلة لمكافحة الفقر، وهو يقصد به تعزيز فرص المرأة في الاعتماد على الذات والاستقلالية، (الكتبي وآخرون، 2010، صفحة 41) فالمرأة في حاجة إلى المشاركة في صناعة القرار والمساهمة في صياغة السياسات العمومية من خلال الولوج إلى ميدان التدافع السياسي من مجالس منتخبة ومؤسسات حزبية ومنظمات مجتمع مدني. (أبو الخير ، 2019 ، صفحة 437)

أما من الناحية الإقتصادية فإن التمكين الاقتصادي للمرأة يتحقق عندما تتمكن المرأة من المشاركة والمساهمة والاستفادة من الفرص الاقتصادية بشكل منصف كعامله ومستهلكة ورائدة أعمال ومستثمرة، ويتطلب ذلك الوصول إلى الأصول والموارد والتحكم فيها، بالإضافة إلى القدرة على إدارة شروط عملها والفوائد المتراكمة منها (Spotlight Initiative, 2023, p. 08).

ثانيا: الشباب

ينظم مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة مبادرة تحت عنوان المبادرة العالمية للتعليم وتمكين الشباب في مجال مكافحة الفساد، والتي تدخل في صلب تمكين فئة الشباب، حيث تهدف إلى دعم وتقوية هذه الفئة لمجابهة الفساد عبر حلول ابتكارية وتكنولوجية إضافة إلى قيادة الأعمال، تعميم مشاركة الفئات الشبانية على مختلف الأصعدة وتعزيز مشاريع محاربة الفساد من خلال منح موجهة للجمعيات الشبابية. (هيئة الأمم المتحدة، تمكين الشباب)

ثالثا: المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة

المعاق هو كل فرد يعاني من عجز بدني أو حسي، أو مرض عقلي أو قصور فكري أو ضعف في الإدراك، وهو أقل حظاً من غيره في الفرص، وأكثر فقراً، ويمثل 15 بالمائة من سكان العالم، مما جعل الأمم المتحدة تقرر اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2007 التي تنص مادتها 9 على تمكينهم من العيش المستقل والمشاركة في التنمية والمساواة مع بقية أفراد المجتمع وتذليل العقبات أمامهم. (هيئة الأمم المتحدة، اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة).

من جهته يعمل التمكين الاجتماعي على مساعدة هذه الفئة من الحصول على حياة كريمة ومنحهم مختلف أشكال الدعم والرعاية والخدمات، بهدف دمجها والقضاء على حالة الاغتراب والعزلة التي تأتي نتيجة نظرة المجتمع لها، من خلال ضمان حقهم في التعليم والعمل والمشاركة والتفاعل وغيرها من الحقوق. (محمد محمود فايد، الصفحات 275-276)

رابعاً: المهاجرين واللاجئين

يحصي الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية 23 هدفاً يستهدف فئة المهاجرين واللاجئين، ومن شأن الإجراءات التي توصي بها الأمم المتحدة الدول من خلال هذا الاتفاق أن تمكن هذه الفئة ليصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمعات المستقبلية وذلك عبر: (هيئة الأمم المتحدة، الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية)

- دعم السياسات القائمة على حقوق الإنسان.
- مكافحة أسباب الهجرة.
- احترام حق المهاجرين فيولوج على المعلومات والحصول على هوية.
- ضمان حق العمل والحصول على مختلف الخدمات دون تمييز.
- مكافحة خطاب الكراهية والعنصرية وحظر كل أشكال الطرد التعسفي.

خامساً: الأقليات والمجتمعات الأقل تمثيلاً

إن حقوقاً مثل التمتع بثقافة معينة، وممارسة الدين واستخدام اللغة الخاصة هي أهم الحقوق النابعة من تمكين الأقليات، وذلك وفق إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو إلى أقليات دينية أو لغوية، ويشير ذات الإعلان إلى مبادئ وركائز أهمها: تجنيد التمييز، المشاركة الفاعلة وحماية الهوية. (هيئة الأمم المتحدة، الأقليات: الإدماج وليس التنميط)

المحور الثالث: أسس التمكين السياسي

يرى الدكتور مصطفى السروجي أن أسس التمكين تقدر بتسع (09) مرتكزات عامة، وبشكل عام هي ما تعلق به الديمقراطية وثقافة اللامركزية، القدرة على المطالبة، استقلالية المنظمات المحلية، الحصول على القوة الذاتية وإدراك المصالح الخاصة، (السروجي، 2011، صفحة 299) لكن كي نحاول حصر هذه الأعمدة في بعدها السياسي يمكن استعراض النقاط التالية:

أولاً: المشاركة السياسية

عملية ينتج عنها تأثير في عمل الحكومة سواء فيما تعلق بالسياسات العامة أو اختيار الأشخاص الصانعين لهذه السياسات، (الكتبي وآخرون، 2010، صفحة 153) من جهة أخرى تشير إلى جملة الأعمال الإرادية التي تجعل المواطنين يؤثرون في النظام السياسي والقرار السياسي من خلال الانتخابات. كما تتعدد مظاهر هذا النوع من المشاركة من تسجيل في القوائم الانتخابية، تقصي المعلومات السياسية، المشاركة في النقاشات السياسية، التصويت والانخراط في الجمعيات والنقابات والأحزاب، (بورغدة وآخرون، 2014، الصفحات 118-119-120) وتتعدى المشاركة من عملية اختيار الأشخاص والتأثير في القرار السياسي إلى وضع الخطط

وتنفيذ البرامج على المستويين الخدمي أو الإنتاجي وكذلك على الصعيدين المحلي أو القومي.
(بن دوبة، 2016، صفحة 41)

ثانيا: الشفافية والحكم الرشيد

الحكم الصالح، الحوكمة أو الحاكمية، هي تعابير مختلفة ترمي إلى البناء السليم للمؤسسات عبر القانون ومحاربة الفساد ودور القطاع العام في الشؤون العامة وحرية الأفراد في التعبير وإبداء الرأي، على المستويين المركزي والمحلي. (الجبالي، يوسف، و رجال، 2014، صفحة 69)

ولقد وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة من المؤشرات التي تتمحور حول التنمية البشرية المستدامة والتي يذكر منها: التعاون، العدالة في التوزيع، الاستدامة، الأمان الشخصي والتمكين الذي يفسره البرنامج بتوسيع دائرة قدرات المواطنين في ممارسة خياراتهم ووصولهم إلى المشاركة الفعلية في القرارات المرتبطة بحياتهم. (جرود، 2022)

والشفافية تكمن أساسا في حرية انسياب المعلومات والولوج إليها كما يمكن تصورها في ثلاث نقاط هامة هي: إجراءات العمل، تخصيص الموارد وأسلوب اتخاذ القرار، مما يجعل هذه النقاط تسمح بالمشاركة في صنع القرار والمبادرة بالمساءلة وإبداء الرأي. (الجبالي، يوسف، و رجال، 2014، صفحة 90)

حيثما وجد الحكم الرشيد وجدت الشفافية ذلك أن هذا النوع من الحكم يوفر بيئة خصبة للمؤسسات أن تنهج نهجا شفافا في تعاملها مع الأفراد وتضع صبغة الوضوح على مستوى مختلف الإجراءات ذات الصلة.

ثالثا: توزيع السلطة

أو الفصل بين السلطات وهو إشاعة الحرية السياسية والحد من الاستبداد عبر مشاركة الحقوق الدستورية وتوزيعها وهو ما يتنافى ودمج السلطات في جهة واحدة بالدولة. إن السلطة

ظاهرة قديمة، فقبل أن تتطور إلى ما هي عليه الآن، كان موضوعها في المجتمعات البدائية هو السيطرة الطبيعية لبعض الأشخاص على البعض الآخرين، لكن في العصر الحديث ينصب الاهتمام أكثر على طريقة توزيعها في المجتمع. (بيطار، 2014، الصفحات 734-806)

إن التوزيع هو ما معناه تفادي تركيز السلطة لدى جهة معينة عبر تعديد وتنويع الهيئات الحاكمة، (زريق، 2016، صفحة 224) وقد يكون ذلك على المستوى الأفقي بإشاعة السلط بين مختلف الفواعل الرسمية الدولة أو على المستوى العمودي بإشراك مختلف الفواعل المجتمعية والأفراد في التأثير على صناعة القرار الحكومي ورسم السياسات التي تؤثر في شؤون حياتهم.

رابعا: العدالة وحقوق الإنسان

حقوق الإنسان هي تلك الحقوق الطبيعية الأصلية القائمة بالولادة التي من المفترض أن يتمتع بها جميع البشر بعيدا عن أي متغير يتعلق بالدين أو النسب أو الجنس أو العرق أو المجتمع أو الثقافة، وهذه الحقوق الغير قابلة بالمساس تتعلق بشكل عام بالحياة والحرية والملكية وممارسة الشعائر. (أندرياس، بيرند، و فرانتس، 2012، صفحة 235)

ولعله توجد ثلاث توجهات للعدالة: أولها أنها تقضي بتعظيم المنفعة والرفاه، الثاني يعني احترام حرية الاختيار، أما الثالث هو الميل نحو الفضيلة والصالح العام، (ساندل، 2015، صفحة 286) وترتكز العدالة الاجتماعية على المجتمع، وتقوم على النهج الذي من خلاله توزع المؤسسات الاجتماعية الحقوق والواجبات وتضمن تقسيم المنافع التي تأتي من الشراكة الاجتماعية كحماية التفكير والضمير والملكية الخاصة. (رولز، 2011، صفحة 34)

خامسا: التعليم

يعرف عمليا على أنه مؤسسة اجتماعية تعمل على نقل المعارف والمهارات عبر مختلف الأجيال عبر ما يعرف بالمدرسة، وقد لا تقتصر هذه العملية على هذا فحسب بل تتعداه إلى

نقل معايير السلوك وتوسيع الآفاق الشخصية أيضا حتى يصير الأعضاء الجدد جزءا من مجتمعهم. (أنتوني و فيليب، 2018، صفحة 136)

ففي مدرسة مارسال العائلية للتعليم مثلا تم تصميم برنامج التعليم خصيصا من أجل التمكين للطلاب المهتمين بفحص الدور الحاسم للتعليم في بناء القدرات الفردية والجماعية لتحقيق أهداف العدالة والديمقراطية في المجتمع. (University of Michigan MFSE)

إن التعليم هو اللبنة الأولى لنشر الوعي السياسي والحس المدني، باعتبار المؤسسات التربوية والتعليمية أهم موطن يمكن من خلالها غرس الثقافة السياسية وضمان نقلها عبر الأجيال، فالتعليم يوجد الفرد الصالح ويحضر المواطن الجيد الذي يتحمل مسؤولياته ويتطلع إلى القيام بواجباته ويراعي حقوقه وحقوق الآخرين.

خاتمة:

من خلال ما سبق يتضح لنا أنه ليس من السهولة بمكان التمييز بين مختلف أبعاد التمكين السياسية والإقتصادية والإدارية والثقافية بسبب التداخل الدقيق بينها، إلا أن البعد السياسي يأخذ بعين الاعتبار مسائل سياسية محضة تتمحور حول الديمقراطية، المساءلة، الحرية، السلطة والإستقلالية.

إن التمكين السياسي هو أساسا هو تلك العملية المستمرة والمنسقة والمنظمة التي عنوانها جملة الإجراءات التي تقوم بها الفواعل الرسمية وغير الرسمية في الدولة، الهادفة إلى تعزيز قيم المواطنة والتشبع بروح الولاء للكيان السياسي والحد من شعور الإغتراب لدى الأفراد، بدعم كل الحقوق المدنية والسياسية من خلال الأسس والمركزات التالية: المشاركة السياسية، الشفافية والحكم الراشد، توزيع السلطة، العدالة وحقوق الإنسان والتعليم.

تستهدف خطط وبرامج التمكين السياسي كل الفئات المشكلة للمجتمع من ذوي احتياجات خاصة، نساء، شباب، أقليات، مهاجرين ولاجئين، لمنحهم الحق في اتخاذ القرارات وصناعة السياسات والخوض في الشأن العام والمساهمة في بلورة الرؤى السياسية والاجتماعية للدولة والمجتمع، ولعل المشاركة السياسية هي أهم مرتكز يمكن قياس به مدى تمكن هذه الفئات من قدرتها على الإنخراط في الشأن السياسي العام، إضافة إلى الشفافية التي تسمح له بالوصول إلى مختلف المعلومات والمصادر، والتعليم الذي يعتبر لبنة أساسية في سبيل الوصول إلى تنشئة ثقافية وسياسية حقيقية وسليمة ترسخ العلاقة بين الدولة والمجتمع، ناهيك عن الحكم الراشد والعدالة وحقوق الإنسان وتوزيع السلطة التي توجد المواطن الصالح المتمكن من أدوات التأثير في قراراته الفردية والقرارات التي يتقاسمها مع مجتمعه.

قائمة المصادر والمراجع:

- إبتسام الكتبي وآخرون. (2010). النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي (الإصدار الأول). القاهرة: منظمة المرأة العربية.
- أميرة محمد محمود فايد. (بلا تاريخ). التمكين الاجتماعي وتحقيق الدمج المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية.
- أميمة أبو الخير. (04, 2019). مشكلات المرأة الإماراتية بين التمكين السياسي والتمكين المجتمعي، دراسة حالة الإمارات. مجلة الآداب.
- إيمان علي أحمد الحياي. (2019). التمكين الإداري ودوره في تحقيق الرضا الوظيفي/ دراسة استطلاعية لأراء مجموعة من الأفراد العاملين في كلية التربية للبنات. مجلة تنمية الرافدين.
- برهان زريق. (2016). السلطة السياسية ومسألة الحكم الصالح "الرشيد" (الإصدار الأول).
- تعريف ومعنى التمكين في قاموس المعجم الوسيط. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 11, 12, 2024، من المعاني: <https://2u.pw/R8btcxvH>

تعريف ومعنى التمكين في معجم المعاني الجامع. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 11, 12, 2024، من المعاني: <https://2u.pw/1K2VCwYm>

جون رولز. (2011). نظرية في العدالة. (ليلى الطويل، المترجمون) دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.
خالد عيسى العدوان، ومحمد تركي بني سلامة. (2016). المرأة والسياسة، دراسة في التمكين السياسي للمرأة (الإصدار الأول). القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع.

رشا علي الدين. (بلا تاريخ). التمكين السياسي للمرأة - نظرة في ضوء المتغيرات السياسية والقانونية لثورة 25 يناير. مستقبل النظام الدستوري للبلاد. المنصورة: جامعة المنصورة.

سارة مرزوق، ومبارك بوعشة. (12, 2017). دراسة أثر التمكين في تحقيق الإنماج الوظيفي للعاملين/ دراسة حالة مجمع عموري - بسكرة. مجلة دراسات اقتصادية.

شافية كتاف. (21, 09, 2022). ضيق التمويل الإسلامي كآلية لتمويل المشروعات الصغيرة ودعم التمكين الإقتصادي. مجلة المالية والأسواق.

شريف الدين بن دوبة. (2016). نهاية المواطنة، من قيد الجغرافيا إلى إطلاق الافتراض (الإصدار الأول). الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.

صبرينة حملة. (07, 2022). سياسة التمكين من الحقوق الثقافية كمدخل للأمن الثقافي. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية.

صقر الجبالي، أيمن يوسف، وعمر رحال. (2014). قاموس المصطلحات المدنية والسياسية (الإصدار الأول). رام الله، فلسطين: مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية.

طلعت مصطفى السروجي. (2011). تمكين الفقراء، استراتيجيات بديلة (الإصدار الأول). القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

علي عبد محمد سعيد الراوي، و خليل محمد شهاب الجبوري. (2014). التمكين الإقتصادي والتنمية البشرية المستدامة ومهمات السياسة الإقتصادية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.

عماد علي المهيترات. (2009). أثر التمكين على فاعلية المنظمة (الإصدار الأول). عمان، الأردن: دار جليس الزمان.

غيدنز أنتوني، وصاتن فيليب. (2018). مفاهيم أساسية في علم الاجتماع (الإصدار الأول). (محمود الذواوي، المترجمون) الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

فير إيكه أندرياس، مايرهوفر بيرند، وكوهوت فرانتس. (2012). أطلس العلوم السياسية (الإصدار الأول). (سامي أبو يحيى، المترجمون) بيروت: المكتبة الشرقية.

- لطيفة برني. (2014, 06). التمكين الإداري وأثره في تعزيز التمكين النفسي لدى العاملين في القطاع الصحي الخاص في ولاية بسكرة. *أبحاث اقتصادية وإدارية*.
- مايكل ج ساندل. (2015). العدالة.. ما الجدير أن يعمل به؟ (الإصدار الأول). (مروان الرشيد، المترجمون) بيروت: جد/ول.
- منال جرود. (2022, 05, 31). مفهوم الحكم الراشد. تاريخ الاسترداد 01, 01, 2025، من الموسوعة السياسية: <https://2u.pw/sp9jDVh>
- نبيلة عدان. (2019, 04). التمكين السياسي للمرأة الجزائرية بين الواقع والرهانات. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*.
- هيئة الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). *الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية*. تاريخ الاسترداد 31, 12, 2024، من <https://2u.pw/fpUEI>
- هيئة الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). *الأقليات: الإدماج وليس التنميط*. تاريخ الاسترداد 31, 12, 2024، من <https://2u.pw/fgF0g2/>
- هيئة الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). *اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة*. تاريخ الاسترداد 30, 12, 2024، من <https://2u.pw/96DPP>
- هيئة الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). *تمكين الشباب*. تاريخ الاسترداد 30, 12, 2024، من <https://2u.pw/khKqL>
- وحيدة بورغدة وآخرون. (2014). المرأة العربية من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية (الإصدار الأول). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- وليد بيطار. (2014). مدخل إلى علم السياسة (الإصدار الأول، المجلد الثاني). طرابلس، لبنان: شركة المؤسسة الحديثة للكتاب.
- وهيبة زيري. (2022, 03, 01). التمكين السياسي للمرأة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي. *المجلة الشاملة للحقوق*.
- Belguerni, S. (2021, 01). La sécurité culturelle: Une analyse du concept. *المجلة الجزائرية للدراسات السوسيوثقافية*, p. 91.
- Cambridge, D. (s.d.). *empowerment*. Consulté le 12, 13, 2024, sur <https://2u.pw/dQmVk>
- Emilie Combaz, C. M. (2014). *Voice, Empowerment and accountability*. Birmingham: GSDRC.
- Fp High Impact Practices. (s.d.). *Economic Empowerment*. Consulté le 02, 10, 2025, sur <https://2u.pw/94lfv>

- Larousse. (s.d.). *autonomisation*. Consulté le 12, 13, 2024, sur <https://2u.pw/O1BGS>
- Oxford. (s.d.). *empowerment*. Consulté le 12, 13, 2024, sur <https://2u.pw/JNmZO>
- Robert, L. (s.d.). *autonomisation*. Consulté le 12, 11, 2024, sur <https://2u.pw/JHH3d>
- Spotlight Initiative. (2023). *Practical Approaches to Women's Economic Empowerment*. Spotlight Initiative and UNDP.
- University of Michigan MFSE. (n.d.). *Education for Empowerment*. Retrieved 01, 01, 2025, from University of Michigan Marsal Family School of Education: <https://2u.pw/gnrxF>